



كلمة سيادة الرئيس محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٩ نوفمبر ٢٠١٧

معالي السيد مدير عام الأمم المتحدة في جنيف ،

السيدات و السادة ممثلي اللجان الأممية و المنظمات الجغرافية و السياسية و مؤسسات
المجتمع المدني ،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

قبل سبعين عاما، وفي مثل هذا اليوم، في 29 نوفمبر 1947، تبنت الجمعية العامة القرار 181، والذي بموجبه تقرر وبصورة غير عادلة تقسيم فلسطين، دون موافقة شعبها. أشهر قليلة عقب اعتماد هذا القرار، اقتلعت إسرائيل قسرا ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضهم ودمرت أكثر من 400 بلدة وقرية، الأمر الذي مهد الطريق لاستيلائها بالقوة على أكثر من ثلاثة أرباع أرض فلسطين، وهو ما يتجاوز بكثير ما خصصه لها قرار التقسيم. وفي عام 1967، اي قبل خمسين عاما، احتلت إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين، والتي تشكل 22% من فلسطين التاريخية، والتي تضم الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.



وفي الوقت الذي تم الإعلان عن إنشاء إسرائيل في عام 1948 وأصبحت دولة عضوا في الأمم المتحدة، كان الشعب الفلسطيني يعاني من تداعيات ومآسي هذه النكبة، وبعد سبعين عاماً بقيت القضية الفلسطينية دون حل، ولا يزال الشعب الفلسطيني ينتظر حريته واستقلاله واستعادة مكانته الشرعية بين الأمم. و مهما كان الأمر مؤلماً، فإن تذكر التاريخ والتفكير في هذه الحقائق التي لا جدال فيها، أمر أساسي في هذه الذكرى، و على مدى سبعين عاماً، توجه شعبنا إلى المجتمع الدولي لإنصافه ودعم كفاحه العادل من أجل الحرية والاستقلال. ومع ذلك، ظل هذا الظلم مستمرا حتى يومنا هذا حيث تكبد شعبنا خلالها الخسائر في الأرواح البشرية إضافة للمعاناة و المشقة و الاضطهاد و الاعتقالات و العقاب الجماعي و الاعتداءات على ممتلكاته و سرقة ثرواته و لا زال محروما من ابسط حقوقه الأساسية بما في ذلك حقه في تقرير المصير مع مثابرتة و التزامه بالسلام و سيادة القانون و قرارات الأمم المتحدة.

في هذا اليوم من كل عام، فإننا نشيد بصمود الشعب الفلسطيني، و نشمن الحراك العالمي للتضامن مع قضيتنا العادلة، والتي هي واحدة من أكبر حركات التضامن في الآونة الأخيرة. هذا التضامن المرتكز على المبادئ الأساسية المتمثلة في العدل والحرية والمساواة في الحقوق والكرامة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى جانب أنها الهدف الثابت والمشارك للسلام.



لقد وقف الشعب الفلسطيني جنباً إلى جنب مع العديد من الدول ودعم نضالها من أجل الحرية والاستقلال، وقد شهد تحقيق حريتها بانتهاء الاستعمار والفصل العنصري في بلدانها بدعم من المجتمع الدولي. ويشرفنا أن تقف هذه البلدان وشعوبها إلى جانب الشعب الفلسطيني اليوم وهو يواصل نضاله من أجل إنهاء أطول احتلال في العصر الحديث، ليأخذ مكانته بين الأمم الحرة.

السيدات و السادة ،

لم نتوقف أبداً عن السعي لنيل حريتنا من خلال كافة الوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية الممكنة. لقد مر أربع وعشرون عاماً منذ توقيع اتفاق أوسلو، واتفاقيات مؤقتة أخرى كان من المفترض أن تؤدي، في غضون 5 سنوات، إلى استقلال دولة فلسطين، والتوصل لمعاهدة سلام تؤدي إلى تسوية جميع قضايا الحل النهائي. وبالرغم من ذلك فإن إسرائيل لا زالت ترفض الاعتراف بدولة فلسطين أو حتى مجرد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بل إنها تخرق الاتفاقيات الموقعة معها من خلال مواصلة أنشطتها الاستيطانية الاستعمارية على أرض دولة فلسطين المحتلة، في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي ظل هذه السياسات والإجراءات غير الشرعية، والتي يشجبها ويرفضها المجتمع الدولي باستمرار، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) الذي تم تبنيه مؤخراً، فإن إسرائيل ترسخ احتلالها، بدلاً من العمل على إنهائه، وتدمر حل الدولتين وتغلق آفاق السلام.



وفي مواجهة انتهاك إسرائيل الصارخ للقانون وقرارات الأمم المتحدة والإجماع الدولي ولمعايير الحل العادل القائم على دولتين على حدود عام 1967، فإن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، ويجب على كل عضو في المجتمع الدولي أن يتساءل عما إذا كان قد بذل كل ما في وسعه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقفه لسلب أرض وممتلكات الفلسطينيين.

فلا يجوز أن تبقى الانتهاكات الإسرائيلية بلا رادع؛ فهي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتهدد السلم والأمن الدوليين. يجب أن تحظى قضية فلسطين بمسؤولية الأمم المتحدة إلى حين حلها من جميع جوانبها مع ضمان التزام جميع الدول باحترام القانون الدولي وهذا يجب أن يترجم إلى عمل ملموس ومُنسق.

إننا نحث المجتمع الدولي على التمسك بالتزاماته بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني نتيجة سياسات وإجراءات إسرائيل في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وندعوكم إلى عدم تقديم الدعم والمساعدة والتي من شأنها تكريس الأمر الواقع؛ كما وندعوكم إلى التمييز بين إقليم السلطة القائمة بالاحتلال "إسرائيل"، والأرض المحتلة "فلسطين" على حدود العام 1967 من أجل ضمان المساءلة والمساهمة في إنهاء هذا الاحتلال.



إن تحقيق العدالة وإنهاء اعتبار إسرائيل كدولة فوق القانون يمهد الطريق إلى تحقيق السلام. وفي هذا السياق، فإن العمل الفردي والجماعي يعتبر أمراً حيوياً لردع الانتهاكات، وضمان تحقيق العدالة لأجيال من الضحايا الفلسطينيين، وإنقاذ الأجيال المقبلة من القمع والاعتقالات والنفي القسري، وهذا من شأنه أن يفتح فصلاً جديداً يمكن من خلاله تحقيق سلام حقيقي ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن السلام هو من أنبل الغايات التي سنواصل السعي لتحقيقه. وقد تبيننا، سوياً مع الدول العربية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مبادرة السلام العربية، التي تنص على أنه بمجرد أن تنتهي إسرائيل احتلالها وتنسحب من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها في عام 1967، سيتم تبادل الاعتراف وتطبيع العلاقات بين جميع دول المنطقة وإسرائيل.

لقد أوفينا بالتزاماتنا بموجب خطة خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وأيدها قرار مجلس الأمن 1515 (2003)، بينما تواصل إسرائيل انتهاكها لهذه الخطة حتى يومنا هذا. كما أيدنا جميع مبادرات السلام الأخرى، بما في ذلك المبادرة الفرنسية لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين والنهوض بالسلام، والتي أفضت إلى عقد مؤتمر باريس، إضافة إلى مبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ومبادرة الرئيس الصيني شي جينبينغ والجهود التي يبذلها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب على أمل أن تؤدي هذه الجهود إلى اتفاق سلام تاريخي لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، دولة فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وحسن جوار. إلا أن الحكومة الإسرائيلية قد قامت بتقويض جميع



الجهود السلمية بشكل متعمد، مفضلين بذلك مواصلة نشاطاتهم الاستيطانية والاستعمارية لأرضنا وإهانة شعبنا بدلا من العمل من أجل السلام.

إن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من خلال محاولاتها لجعل احتلالها الاستعماري والعسكري أمرا لا رجعة فيه، ومن خلال عدوانها واستفزازاتها وتحريضها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في القدس الشرقية، وضد الأماكن المقدسة، المسيحية والإسلامية، وتقويض الوضع التاريخي الراهن فيها، ولا سيما فيما يتعلق بالمسجد الأقصى، الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد في المواجهة.

إننا ملتزمون التزاما تاما بالقانون الدولي والشرعية الدولية وبالحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام 1967، ونحن لا نزال على استعداد لإعطاء كل فرصة للجهود الإقليمية والدولية، استنادا إلى المرجعيات الطويلة الأمد، لتحقيق السلام العادل. ولكن إذا فشلت الجهود في إيجاد هذا الحل، فإن الشعب الفلسطيني لن يختفي، كما لن يقبل بالقهر والظلم كمستقبل له. وسيواصل شعبنا كفاحه المشروع من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، والسعي إلى تحقيق المساواة في الحقوق للجميع في فلسطين التاريخية من دون تمييز.



السيدات و السادة،

إننا نعمل على توحيد أرضنا وشعبنا من خلال المصالحة الوطنية، وسنبذل قصارى جهدنا لإنهاء الانقسام بجميع جوانبه وضمان تمكين الحكومة الفلسطينية من القيام بمهامها في قطاع غزة والوفاء بواجباتها تجاه شعبنا. ونغتتم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن تقديرنا العميق لجمهورية مصر الشقيقة لجهودها، وناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يساعدنا في رفع الحصار الإسرائيلي غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة، وتقديم الدعم اللازم من خلال الحكومة الفلسطينية.

في الذكرى المئوية لإعلان بلفور الذي لا يمكن تجاهله؛ وفي الذكرى السنوية السبعين للقرار 181؛ وعشية سبعون عاما على النكبة، لا يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين يعانون في المنفى، بانتظار حل عادل لمحتهم وفقا لمبادرة السلام العربية وللقرار 194؛ وبعد مرور أكثر من خمسين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، فإننا ندعو مرة أخرى لتوفير الحماية الدولية لشعبنا، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، واعتماد التدابير الواجبة من قبل جميع الدول بما يتفق مع التزاماتها الدولية للمساعدة في وضع حد لاستعمار إسرائيل واحتلالها لأرضنا.

إن احترام القانون الدولي هو حجر الزاوية لتحقيق السلام. ولكن، لا يمكن لهذا الاحترام ولا للسلام أن يتحقق من خلال الخطابات وحدها؛ بل يتوجب أن تتطابق الكلمات والالتزامات



مع إجراءات عملية من أجل تنفيذ القانون. وفي يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني هذا، فإننا نشدد على أن هذه مسألة ملحة، ونحث على ألا يتم ادخار أي جهد في هذا السبيل، وسنظل ممتنين لجميع الذين يدافعون بحزمٍ ونبلي عن القانون الدولي والعمل من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وصولاً للسلام. ونحن ننتظر اليوم الذي نحتفل فيه سوياً بحرية شعبنا في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ونرحب بكم جميعاً في مدينة القدس مدينة السلام.

و في الختام أود أن أتقدم بالتحية و الشكر للحضور و مشاركتكم إيانا هذه المناسبة التضامنية